# تأميم النفط الايراني – وأزمة الاتفاق النفطي ١٩٥١ – ١٩٥٤

م.د. إياد ناظم جاسم
جامعة الأنبار – كلية الآداب

## المستخلص

حققت حكومة مصدق اكبر خطوة لها على الصعيد الداخلي وهي تأميم النفط الايراني وتحقيق تطلعات الشعب الايراني لكنها لم تكن تحسب ان التأميم سيدخلها في ازمة اقتصادية كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء، توالت الاحداث وشكلت منعطفا سياسيا كبيرا على الصعيد الخارجي وحدثت ازمة بسبب رفض الحكومة الايرانية تدخل شركات النفط البريطانية في شؤونها الداخلية وأثارت قضية النفط الايراني حماس الشعب في مواصلة تحديه لشركة الانكلو – ايرانية ومنعها من العمل داخل ايران، لكن الشركة رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي اقرت بان القضية داخلية ولا يمكن البت بها، مما اعطى الشجاعة الكبيرة لمصدق على مواصلة عمله نحو استقلال النفط الايراني من الهيمنة البريطانية، ولم تقف بريطانيا مكتوفة الايدي اذ لوحت بالعمل العسكري في بداية الامر لكنها ادركت ان العمل العسكري سيجبرها على تدخل اطراف خارجية ومنها روسيا، لذلك بقيت على سياسة الدبلوماسية واستخدام العقل والمنطق في حل هذه الازمة، وسعت لتحقيق مصالحها في ارسال الوفود والمقترحات التي من شانها حل القضية لكن امام الرفض الايراني الذي صعق البريطانيين تدخلت الولايات المتحدة الامريكية اذ كانت تريد مشاركة شركاتها في النفط الايراني واقناع الحكومة الايرانية في التنازل عن بعض الشروط، لكن برحيل مصدق من المسرح السياسي ورجوع الشاه الى الحكم وتشكيل اول حكومة له تنفست بريطانيا الصعداء وادركت ان الازمة اوشكت على الانفراج لكنها لم تدرك ان الحس الوطني الايراني بقي حتى مع رحيل مصدق من الحكومة ولم تتنازل الحكومة الايرانية عن حقها في ثروتها الوطنية، لكن امام الازمة الاقتصادية التي لحقت بالبلاد والتشجيع الامريكي لإمداد الحكومة الايرانية بالقروض فضلا عن موافقة بريطانيا في استأناف المفاوضات بينها وبين الجانب البريطاني لكن ادهشتها الشروط التي تقدم بها الوفد الايراني وايقنت ان النفط الايراني بقي بعيد المنال لكن محاولتها الاخيرة مع التشجيع الامريكي في اقامة الكونسورتيوم ومشاركة شركات اجنبية في النفط الايراني مقابل تعويض شركة الانكلو – ايرانية من قبل هذه الشركات اعطى الامل

لبريطانيا وشركتها في الموافقة على الشروط الايرانية فضلا عن الدور الذي لعبه علي اميني رئيس الوفد المفاوض الذي تنازل عن بعض الشروط واصر على الاخرى اعطى انفراجا للازمة بتوقيع الاتفاقية بين الجانبين برضى الاطراف جميعا.

## Nationalization of Iranian Oil – and Crisis of the Oil Agreement 1951 - 1954

**Dr. Eyad Nathim Jassem**
**Al- Anbar University - College of Arts**

## Abstract

Mossadegh government achieved the largest step on the internal level, which is the nationalization of the Iranian oil and achieve the aspirations of the Iranian people, but it was not bear in mind that the nationalization will enter the great economic crisis on the internal and external level, events pass and formed a major political turning point on the external level, and formed a global crisis because of the Iranian government refusal for intervention of British oil companies in their internal affairs. The Iranian oil issue raised the zeal of Iranian people to continue challenging the Anglo-Iranian company and prevent it from working in Iran, but the company brought the case to the International Court of Justice in the Hague, which acknowledged that it an interior issue and can not deal with it, which gave great courage to Mossadegh to continue to work towards the Iranian oil independence from British domination, and Britain does not stand idly but alluded to military action in the beginning, but it realized that military action would force the intervention of third parties, including Russia, so it stayed on the diplomatic policy and the use of reason and logic in solution to this crisis, and tried to achieve their interests to send delegations and proposals that would resolve the issue but in front of the Iranian rejection that stunned the British. The United States of America intervened and it want to share their companies in the Iranian oil and to convince the Iranian government for a waiver of certain conditions, but with the departure of Mossadegh from the political stage and the return of the Shah to power and the formation of the first government, Britain has breathed sigh of relief and realized that the crisis is nearing the breakthrough but did not realize that the Iranian patriotism remained even with the departure of

Mossadegh from the government and the Iranian government did not waive its right of national wealth, but in front of the economic crisis that the country suffered and the US encouragement to supply the Iranian government loans as well as Britain's agreement to resume negotiations between them and the Iranian side but it astonished with the conditions put forward by the Iranian delegation and realized that Iranian oil remained elusive but its recent attempts and American encouragement in the establishment of the consortium and the participation of foreign companies in Iranian oil for compensation Anglo-Iranian company by these companies gave hope for Britain and its company for approval of the Iranian conditions and do not forget the role played by Ali Amini commander of the negotiating team, who waive of certain conditions and insisted on the other gave a breakthrough to the crisis by signing the agreement between the two sides on the consent of all parties.

**المقدمة**:

تعرضت الدولة الايرانية لازمة عادت بها الى نقطة البدء اذا ما قورنت بما يمر به العالم من احداث، فمرة ثانية وجد الايرانيون انفسهم وجها لوجه امام مواطن ضعفهم في مواجهة خصم قوي لا يستطيعون مضاهاته ذلك المنافس القوي ادت به اطماعه حد الطموح الى الفوز بمقدرات الدولة الايرانية وثروتها لتكون تحت امره لخدمة مصالحه الخاصة، اذ عانت الدولة الايرانية فقرا في الدخل القومي العام للبلاد، في حين كان خصماها المتمثلان في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قد حققا فوزا ساحقا نتج عنه هزيمة ايران استمرت لمدة من الزمن، على الرغم من انها كانت تظن ان الامور تسري نحو الاحسن، هل حققت ايران ما كانت تصبو اليه بالتأميم والاستقلال التام وعدم تدخل بريطانيا في شؤونها الداخلية؟ وهل حققت الحكومة الايرانية تطلعاتها في ابرام معاهدة تكون ذات استقلالية تامة تعبر فيها عن تطلعات الشعب؟ هذه الاسئلة نحاول ان نجيب عليها في متن البحث.

تناول البحث اهم التطورات التي رافقت تأميم النفط الايراني والمناقشات التي دارت حوله واحتجاج الجانب البريطاني على قرار التأميم، وسعي الولايات المتحدة الامريكية للقيام بوساطة بين الجانبين لكن في حقيقة الامر لم تكن الوساطة للتوفيق بين الجانبين بقدر ما كانت محاولة لدخول الشركات الامريكية ومشاركتها في استغلال النفط الايراني، الامر الذي

زاد من البعثات الدبلوماسية ومقترحاتهم لحل ازمة النفط الايراني، اذ لم يوافق مصدق وحكومته على المقترحات التي قدمها الجانب البريطاني بيد انه اراد ان يحقق الاستقلال التام لنفط ايران وعدم تدخل الحكومة البريطانية وعلى رأسها شركة الانكلو – ايرانية في شؤون النفط، على الرغم من الحاجة الماسة للأموال والقروض التي من شانها تعزيز الجانب الاقتصادي الايراني، الذي اصبح بحالة ضعف تامة بسبب توقف عمليات النفط وسحب البريطانيين اموالهم واستثمارهم الى خارج ايران ليبقى مصدق وحكومته بحاجة ماسة الى الاموال البريطانية وفرض شروطهم وإجبار مصدق على التنازل والقبول بها، لكن مصدق رفض كل المقترحات التي من شانها التدخل في الامور الايرانية والتلاعب بمصير الشعب الايراني، اما الجانب البريطاني الذي تعنت لموقفه بفرض شروطه على الجانب الايراني، وكان لكل منهم وجهة نظره حول الاتفاق ارادت بريطانيا بأي شكل من الاشكال ابقاء امتيازها النفطي بدون شروط تجبرها على الرضوخ لشروط الجانب الايراني حتى انها كانت تفكر بعمل عسكري لاحتلال ايران وإجبار الحكومة على شروطها بالقوة لكنها ايقنت ان العمل العسكري سيدخلها في تدخل اطراف خارجية ومنها روسية لذلك بقيت على سياسة الدبلوماسية والعقل في تحقيق غايتها، اما الجانب الايراني فأراد ان يحقق السيادة والهيمنة على مقدراته وثروته من النفط، وبقيت اراء مصدق في تحقيق الجانب الوطني حتى بعد رحيله من الحكومة هي من اولويات الشاه ومن جاء من بعد مصدق الى الحكومة، لذلك سعى الشاه مع حكومته الجديدة في اتفاق جديد من شانه ان يعطي الصبغة الوطنية ودخولهم في الكونسورتيوم الذي اعطى الحق للشركات الاجنبية مشاركة شركة الانكلو– ايرانية امتياز النفط الايراني ولم يكن بتلك السهولة دخول تلك الشركات وموافقة بريطانيا عليها إلا بعد اعطاء التعويضات لشركة الانكلو – ايرانية وضريبة الدخل التي فرضها الجانب الايراني على الشركات التي دخلت في الكونسورتيوم ووقعت الاتفاقية لان الحكومة الايرانية كانت بحاجة الى المال للخروج من الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد من جراء الاعتماد على موارد النفط في تحقيق الرفاه الاقتصادي في ايران، لكن الحالة وان جلبت لإيران بعض الموارد لكنها لم تكن كافية بما يحقق السيادة الكاملة لإيران على نفطها.

# تأميم النفط الايراني – والأزمة العالمية ١٩٥١ – ١٩٥٣

## تأميم النفط الايراني :

ان الخطوط العريضة لازمة النفط في ايران امر واضح للعيان، وذلك لاختلاف القوميات فيها والصراع على السلطة، ففي عام ١٩٤٠ اجتاحت ايران موجات عدم الرضا تجاه بنود الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة الايرانية مع الشركات البريطانية وكان اولها امتياز دارسي الذي وقع عام ١٩٠١ الذي منحته حكومة قاجار الى البريطانيين بعد ان تم اكتشاف النفط فيها في كوزستان في منطقة مسجد سليمان عام ١٩٠٨، اذ تم الاستفادة منه في عشية الحرب العالمية الاولى من البريطانيين الذين حصلوا على نسبة ٥١ بالمائة لصالحهم والتي مثلهم فيها شركة النفط الانكلو – فارسية (APOC) والتي اصبحت فيما بعد شركة الانكلو – ايرانية (AIOC)[١] اذ تم مناقشة بنود الاتفاقية الاولى عام ١٩٣٣، ولم تكن مرضية للجانب الفارسي، بيد ان الحكومة الفارسية كانت قد ابرمتها حتى ان حسن تقي زاده وزير المالية الفارسي وقائد الوفد الذي ناقش الاتفاقية ادعى ان الاتفاقية كانت تحت الضغط[٢].

في اواخر عام ١٩٤٠ شعر الايرانيون انهم كانوا يعيشون في ارضهم في ظل اتفاقية كانت تخدعهم طوال الوقت وتسلبهم ثرواتهم الطبيعية الكبيرة، وما تعود به هذه الثروات من عائد ودخل قومي لهم، والاسوء من ذلك مدة الاتفاقية التي بلغت ستون عاما اذ جعل نصيبهم من هذه الثروات كاد يكون معدوما، لذلك اراد الايرانيون الضغط على الحكومة واللعب بورقة منتجهم النفطي، اذ ارادت ان يكون نصيبها مثل فنزويلا التي شرعت بمناصفة الارباح مع الشركات العاملة في عام ١٩٤٨ ولحقت بها المملكة العربية السعودية بعد عامين من ذلك، وأمام الضغط الشعبي الايراني على حكومتهم شرعت الحكومة الايرانية في عام ١٩٤٨ بتقديم وثيقة من ست نقاط الى الشركات البريطانية العاملة في اراضيها وتضمنت الوثيقة زيادة نسبة الارباح العائدة الى ايران وتزويد القوات البحرية والجوية البريطانية بالنفط الضروري المتفق عليه بسعر من الطرفين وتسليم حصة ايران من الارباح خارج اراضيها للشركات البريطانية العاملة فيها، وضرورة حصول ايران على كشف لحساب الشركات البريطانية العاملة على اراضيها، ونبهت الوثيقة على ضرورة تحسين وضع العمال الايرانيين، وإعادة النظر في طول مدة الامتياز[٣].

ونتيجة لذلك وقعت الحكومة البريطانية والحكومة الايرانية اتفاقية ملحقة في تموز ١٩٤٩، عرفت باسم (غاس – كلشائيان) والتي عدَت مكملة لاتفاقية عام ١٩٣٣، على الرغم من المكاسب الجديدة التي حصلت عليها ايران باتفاقيتها الجديدة إلا انها لم تضف شيئا جديدا فيما يخص اسعار النفط او حقوق الملكية او معدل الفوائد، وأشار المؤرخ ويليام روجر لويس: بهذا الشأن ((لقد ادرك الايرانيون ان البريطانيين ينظرون اليهم انهم شعب بلا كفاءة وبلا فعالية ... بل وأكثر من ذلك كان البريطانيون يعتبرونهم في مرتبة ادنى من مرتبة البشر ... تلك كانت حقيقة نفسية تواجدت على صعيد المفاوضات الحقيقية التي جرت بين الجانبين كمباحثات ملموسة حول صلاحية اتفاقية عام ١٩٣٣ والكمية العملية من التعويضات المفروض دفعها للشركة البريطانية التي تحتكر النفط الايراني))[٤].

شُكلت حكومة جديدة بعد مقتل سبهبد رزم رئيس الوزراء في ايران في السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٠، واختير خليل فهمي لمنصب رئيس الوزراء ولم يستطع احد من الذين لهم ارتباط ببريطانيا ولم تتملكهم الجرأة للاعتراف بتأميم النفط، بعد رفض لجنة النفط في المجلس ملحق الاتفاقية في الثامن من ايلول ١٩٥٠، ابتدأت جبهة الامة في مجلس الشورى اقتراحها تحت مسودة الملحق وأبدت الرأي كما يلي ((باسم الشعب الايراني وخدمة للسلم العالمي يقترح الموقعون ما يلي: تأميم جميع العمليات النفطية بالبلاد وبدون استثناء، استكشاف، استخراج، استثمار، يكون كله بيد الحكومة)) وبتوقيع (صابري زاده صالح)، (محمد مصدق)، (مكي شايكان)، وقد حصلت موافقة اكثرية اللجنة النفطية على هذا القرار وبعد التوقيع اعترض عليه في المجلس[٥].

وفي الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٥٠ اوصى مجلس الشورى على مصادقة تقرير اللجنة النفطية حول (ملحق غاس – كلشائيان) وبعد بحث المقترحات في غضون (شهرين) سعت الحكومة الى استيفاء حقوق الايرانيين من النفط، ولأجل المصادقة عليه يرسل الى مجلس الشورى[٦].

وفي بداية كانون الاول ١٩٥٠ تم سحب الاتفاق التكميلي من المجلس، اذ كانت ايران مجزأة سياسيا بين حزب توده الموالي للحكومة السوفيتية وحزب الجبهة الوطنية والملكيين، فضلا عن الولاء السياسي الذي تبع المصالح الشخصية بدلا من تلبيته مصلحة البلد او مصالح الاحزاب التأسيسية او المنضمات الموجودة التي تعمل في البلاد وخارجها،

والاهم من ذلك ان الجبهة الوطنية بقيادة محمد مصدق لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى العادي بل كانت عبارة عن مصالح متينه تربطها مع المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة متمثلة (بأية الله كاشاني)، وحزب الامة الايراني بقيادة (داريو فوروهار) والذي مثل العلمانيين اليمينين وأنصار الجبهة الوطنية، وحزب الوسط الايراني بقيادة (علي ياهير صالحي) وحزب اليسار الذي ضم حزب الكادحين بقيادة (باكا)[٧].

وفي السابع عشر من كانون الاول ١٩٥٠ وافقت اللجنة الخاصة على مقترح تأميم النفط وفي التاسع والعشرين من كانون الاول صوت عليه في المجلس، وخولت اللجنة لإجراء الاتصال مع الاطراف التي طلبت التأميم وفي السابع عشر من شباط ١٩٥١ اجتمع المجلس وناقش قانون التسع نقاط وفي التاسع عشر من شباط اخذت الخطوات لتأميم النفط، خطوة بعد اخرى تبعها تأميم النفط الايراني وفي تلك الاثناء بدأت بريطانيا محاولاتها لكسر قرار التأميم[٨]. يبدو ان عدم رضا الشعب الفارسي من الاتفاقية هو الامتعاض من السيطرة الاجنبية على مقدرات بلادهم فضلا عن انخفاض اسعار النفط عالميا الامر الذي اثقل كاهلهم بمشاكل اقتصادية مما ادى الى تدهور كبير في المجتمع الفارسي عموما.

اما الشيء الوحيد الذي وحد الرؤى السياسية والتحالف السياسي الايراني هو المشاعر الوطنية العنيفة ضد البريطانيين التي وجدت منفذا في القضية التي سادت الحياة السياسية الايرانية ألا وهي مسالة النفط، وفي ظل الجو السياسي والقومي المشحون في ايران، قدمت الجبهة الوطنية اقتراحا لتأميم النفط ولتلبية المتطلبات التشريعية للبرلمان الايراني لاستعادة الحقوق الايرانية، وفي الخامس عشر من اذار ١٩٥١ وطبقا لتوجيهات اللجنة الخاصة بالنفط بقيادة محمد مصدق حظي مبدأ تأميم النفط موافقة البرلمان وفي العشرين من اذار اقتدى مجلس الشيوخ بمجلس الشورى وتبنى قانون التأميم، وفي الثامن عشر من نيسان ١٩٥١ تم تعيين محمد مصدق رئيسا للوزراء وفي اليوم نفسه اصدر المجلس قانونا اخر يعرف بقانون التسع النقاط واقره مجلس الشيوخ في التاسع والعشرين من نيسان وتلقى الموافقة الملكية في الاول من ايار ١٩٥١[٩].

نص قانون التسع نقاط على تنفيذ قرار التأميم وشمل احكام تصدير نفط شركة الانكلو – ايرانية، وتسوية المطالب والمطالب المضادة للطرفين، وإنشاء شركة النفط الوطنية الايرانية

لتشغيل صناعة النفط الايراني والترتيبات اللازمة للبيع المستمر للنفط لزبائن شركة النفط الانكلو – ايرانية السابقين(١٠).

**اهداف تأميم النفط الايراني :**

ان الاهداف الرئيسية لتأميم النفط في ايران هي اقامة السيادة وامتلاك السيطرة على المصادر النفطية في ايران، واستئصال النفوذ السياسي والاقتصادي فيها وتعبئة الموارد المالية من اجل تنفيذ خطط التنمية التي تحتاج الى تمويل كبير من عائدات النفط والاقتراض من الخارج(١١).

ان قرار تأميم النفط من الحكومة الايرانية لم يصدقه البريطانيون في بادئ الامر، وقال السفير البريطاني في طهران فرانسيس شيرد (Francis sherd) ((لا يمكن ان يفعلوا بنا هذا))، وأدركت الحكومة البريطانية ان الوضع في ايران يتجه نحو الثورة بالضد من مصالحها، وأدرك فيه الايرانيون حرب التحرير من الاحتكار، ورفعت الحكومة البريطانية القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي فرفضت المحكمة البت فيها كونها (قضية محلية) ونصحت كلا من الحكومة البريطانية التي اخذت على عاتقها محل الشركة في هذا النزاع والحكومة الايرانية بحل النزاع فيما بينهم(١٢). عند ذاك اخذت الحكومة البريطانية عدة اجراءات لكسر قرار التأميم منها:

١- اوقفت الشركة دفع الريع السنوي المقرر للحكومة الايرانية.

٢- حرمان حكومة مصدق من المال ومن العملات الاجنبية وذلك بعدم تحويل الريالات الايرانية الى جنيهات إسترلينيه.

٣- امتناع ثلاثة آلاف فني بريطاني من العمل في الحقول النفطية وعدم التعاقد مع شركة النفط الوطنية الجديدة.

٤- توقف حقول النفط الواحد تلو الاخر وتوقفت محطات الضخ وخطوط الانابيب.

٥- توقفت ناقلات النفط عن التحميل ورجعت فارغة(١٣).

لم يكتف البريطانيون بهذه الاجراءات بل نقلوا الاطفال والنساء الى خارج ايران بعد التصعيد الشعبي الايراني وما قاموا به من مهاجمة بيت رئيس شركة الانكلو – ايرانية في طهران اثناء التظاهرات، وكذلك في عبادان ومراكز الحقول النفطية الاخرى، استغل محمد مصدق تلك التظاهرات وتحدث في الامم المتحدة ان ما يجري في ايران هو دليل واضح على

رد الفعل الطبيعي من الشعب للسلب البريطاني الذي استمر قرابة خمسون عاما[١٤]. كانت ردة الفعل البريطانية تأهب كامل على الحدود العراقية لمواجهة ايران وأرسلت فرقة من المظلين الى قبرص وتحركت الطرادات في عبادان، فكأن قوة عسكرية ستنزل لاحتلال حقول النفط، بيد ان بريطانيا تمهلت قليلا في تطبيق الخطة العسكرية وذلك لان حكومة الولايات المتحدة الامريكية اخبرت الحكومة البريطانية انها لن تساعد او تؤيد أي عمل عسكري من بريطانيا، فضلا عن تحرك الجيش الاحمر الروسي على حدود ايران الشمالية وإشارتهم الى انهم في حاله انزال قوات بريطانية في الجنوب فسيدخلون الى شمال ايران ويؤسسون حكومة موالية للسوفيت في طهران الامر الذي كانت تخشاه الحكومة البريطانية[١٥].

ارغمت الحكومة البريطانية على توقف الاجراء العسكري، ولديها افضل سلاح لاستعماله الا وهو العقل والدبلوماسية والوقت، لذلك اخرج اخر رجل بريطاني من حقول النفط في تشرين الاول ١٩٥١ على سفن بريطانية الى البصرة، وبذلك تعطل اعظم مشروع تجاري بريطاني لديها في المنطقة[١٦].

وكرد فعل بريطاني علقت صحيفة التايمز البريطانية في الرابع عشر من نيسان ١٩٥١، تعليقا وصفت فيه رجال السياسة الايرانيين بأنهم غاية في الفساد كما وصفتهم بالأنانية، في الوقت نفسه وصفت الصحيفة مصدق بأنه مريض بالتهور والرهاب البريطاني .... وقد جاء وصف التايمز على النحو التالي: ((ان التوتر الداخلي في المجتمع الايراني والطمع والحكم الضعيف الذي يتمثل في مصدق لا يوحي بان مصدق يصلح لأي شيء سوى ان يضع بريطانيا كبش فداء كي يتمكن من مواجهة ازماته الداخلية))[١٧].

ازدادت الامور سوءا وفشلت الوساطة بين الطرفين البريطاني والإيراني ولاسيما ان كلا الجانبين كانا يتحركان داخل دوامة، والتي تتعارض فيها اهداف كل من الطرفين او انها لم تعد تجدي نفعا لكليهما ضمن اتفاقية، لكنها اصبحت علاقة يسعى طرفيها الى الحاق اشد الضرر بالطرف الاخر، وهكذا ومع انتهاء عام ١٩٥١ اصبح النزاع الايراني مع الشركة البريطانية يمثل ازمة عالمية واسعة النطاق، وجد كل من طرفيها نفسه في هاوية بئر عميق لا خلاص له منها اذ كان كل منهما يعاني هزيمة ذاتية بشكل او بأخر[١٨]. في الواقع هبط كل من ايران وبريطانيا الى مستوى يمكننا ان نعبر عنه بما قاله روجر فشر (المساومة الموضعية) والتي تمسك فيها كلا الطرفين بكل عناد بموقفه وقام برفع حالة الشحناء بينهما

وقام كلاهما بكيل التهم لبعضهم البعض وقد وصل الامر الى حد الاهانة كما اهمل كل طرف منهما ان يعتبر او يحترم مصالح الاخر والتي من الممكن ان تشكل اسس المصلحة المشتركة المتبادلة[١٩].

يبدو ان الجانب الايراني والجانب البريطاني وقفا بعضهما للبعض الاخر بالمرصاد فلم ينتهوا عن سوء ما فعلوه ضد بعضهما البعض، بل تعدى ذلك الى سوء النوايا مما ادى الى المزيد من الاحتقانات ونتج عن كل ما يحمله الواحد منهم للأخر، حتى ان كل ما يتنبأ به جانب منهم بأمر وافترض بسوء نيته انه واقع لا محالة يصبح امرا واقعا.

ادرك محمد مصدق وأحلاف الجبهة الوطنية ان التقاليد القديمة البريطانية المتعلقة بالتلاعب بالسياسة والسياسيين الايرانيين امرا حمل غدرا ويتسم بالشر والعداء الذين يمثلون بالنسبة للإيرانيين القوميين والوطنيين امر لابد من انهائه من جانبهم، واعتقد البريطانيون ان اصرار مصدق على بنود الاتفاقية والتي يعد فيها وجود البريطانيون على ارضه لما يقارب العشرين عاما كان امرا غير مشروع، لذلك اصبح مصدق بالنسبة لهم عدوا ومصدر خطر واضح على مصالحهم داخل ايران، اذا لم يكن مصدق من وجهة النظر البريطانية قد تجاهل احدى الاتفاقيات بين البلدين فقط، ولكنه قام ايضا بقطع اية اواصر او وجود بريطاني في المجالين السياسي والتجاري في ايران، وهكذا كان مصدق بنظر الإيرانيين مصدر تهديد لبريطانيا ليس في ايران فحسب بل في العالم بأسره[٢٠].

**الوساطة الامريكية لحل الازمة :**

توقع محمد مصدق ان يتلقى الدعم من الولايات المتحدة الامريكية لتحرير ايران من النفوذ البريطاني كما استفاد من هذا الدعم على اجلاء القوات السوفيتية من البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانت الولايات المتحد قلقة جدا من ان تقع ايران فريسة لجارتها القوية المتمثلة في الاتحاد السوفيتي ولاسيما بعد توسع المصالح الامريكية، ولعدم تعرض مصالحها الحيوية لأي سبب يساعدها في ذلك على احتواء توسع الشيوعية في حال المواجهة بين بريطانيا وايران ان تضع الولايات المتحدة في مأزق لا تستطيع تجاهل المصالح البريطانية وهي اقرب حليف لها في الغرب، ولاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية لها مصالح نفطية في المنطقة وتريد الحفاظ عليها[٢١].

لذلك سعت حكومة الولايات المتحدة الى تجنب الوصول الى تسوية مع ايران الامر الذي هدد استقرار اتفاقيات مناصفة الارباح والتي تعمل تحت ظلها الشركات النفطية الامريكية في دول الشرق الاوسط الاخرى المصدرة للنفط، ومن جهة اخرى فان الحكومة الايرانية نظرت الى القومية الايرانية على انها حصن منيع ضد الشيوعية وخشيت ان تندرج ايران تحت حكم الشيوعية ولاسيما اذا ما فشلت حكومة مصدق من تحقيق اهدافها وسقطت من السلطة، وفي محاولة للتوصل الى تسوية في هذه الامور فقد اخذت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا ان تلعب دور الوسيط بين بريطانيا وإيران غير ان الدعم الامريكي بدأ تدريجيا بالتلاشي بسبب اطاله النزاع ورغبة الحكومة الايرانية في ازالة المصالح البريطانية من ايران، وتزايد عدم الاستقرار في البلاد بسبب التدهور في الاوضاع السياسية والاقتصادية وتنامي معارضة شركات النفط الامريكية لسياسة ايران في تأميم النفط[٢٢]. كما ان مستشاري النفط المقربين من مصدق اقنعوه بان المنتجات النفطية الايرانية الخام قد لا تعوض في الاسواق الدولية، وبالتالي فان خسارة هذه الكمية الكبيرة من النفط سيجبر الاقتصاديات الغربية على قبول الشروط الايرانية مما ساعد في انجاح عملية التأميم، كما ان اقتصاديات الدول الغربية اعتمدت على انتاج الدول الاخرى المصدرة للنفط ولم يتم اعلامهم على هذا النحو حول تطور قابليات انتاج النفط في البلدان المجاورة خلال سنوات ما بعد الحرب وكذلك ظهور الزيادة في تحسن القدرات في أوربا الغربية[٢٣].

يبدو ان قناعة مصدق في تأميم النفط الايراني هي ليست مجرد قناعه من مستشاريه بل هي حقيقة التأكيد للاستقلال الوطني وجعل كل الامور بأيدي ايرانية وطنية وليس بيد الشركات البريطانية التي كانت تريد استغلال الموارد والثروة الايرانية.

لكن الامر صدم الحكومة الايرانية لأنها لم تستطع تصدير النفط بسبب تأثير او فعالية الحصار البريطاني ولاسيما يقظة شركة الانكلو – ايرانية في تقديم دعوى ضد المصافي والموزعين الذين اشتروا النفط الايراني، كما ان الالية الدولية سرعان ما وضعت حلول لمعالجة هذا العجز، وفي الولايات المتحدة وتحت شعار (انتاج الدفاع لعام ١٩٥٠ رفع الاحتكار) فقد شكلت ١٩ شركة نفطية لجنة طوعية لتنسيق وتجميع التجهيزات والتي عملت بجد مع لجنة بريطانية مشابهه لنقل الامدادات في جميع انحاء العالم من اجل القضاء على الاختناقات والعجز في سبيل اجبار الحكومة الايرانية على القبول والخنوع لشروطها[٢٤].

**بعثة جاكسون لحل الازمة :**

في التاسع عشر من حزيران ١٩٥١ عرض وفد بريطاني برئاسة باسل جاكسون المدير التنفيذي لشركة الانكلو – ايرانية ونيابة عن الشركة عرض قرض بقيمة ١٠ مليون جنيه استرليني فضلا عن ثلاثة قروض شهرية بقيمة ثلاثة ملايين جنيه استرليني، في حين بقيت المناقشات مستمرة بين الجانبين. اذ اقتضت الترتيبات التي تؤمن عمليات كفوءة وتتفق مع مبدأ التأميم اقترحت البعثة بان تكون الموجودات الايرانية والواردات الايرانية تحفظ في الشركة الوطنية الايرانية للنفط مما اتاح استعمال الموجودات من فروع جديدة تم انشاؤها من قبل شركة الانكلو – ايرانية[٢٥].

**البعثات الدبلوماسية ومقترحاتها لحل ازمة النفط في ايران :**

بعث الرئيس الامريكي ترومان (Truman Doctrin)[٢٦]. السيد افريل هاريمان (Avril Harriman) وهو المخضرم السياسي والمعروف عنه بحل المشاكل الدولية، كما ارسل والتر ايفي (Walter Ivy) وهو خبير بشؤون النفط الى طهران في الخامس عشر من تموز ١٩٥١، اذ كان لديهم افكار عن الوضع في ايران اخرجها من تقارير السفير غريدي (Grady) الذي اكد ان مصدق يتمتع بتأييد معظم الايرانيين، والقى بلائمة على اساليب الدبلوماسيين البريطانيين وتصرفات رجال النفط البريطانيين في ايران، ظن السيد افريل ان يستقبل كصديق ووسيط بين الجانبين الا انه قوبل بالمتظاهرين والمتسلحين بالعصي في طريق المطار يصرخون ويرددون شعارات مناهضة ضد الولايات المتحدة الامريكية، لان الوضع اختلف عما كانت عليه ايران اثناء كتب غريدي تقاريره[٢٧]. التقى مصدق بالسيد افريل هاريمان وفي اثناء الحديث بينهم انفجر الزعيم الايراني باكيا للحال التي وصلت اليها ايران، وظن السيد افريل هاريمان وحكومته انه بالإمكان التفاوض والوصول الى نتائج معقولة بين البريطانيين والإيرانيين اذا ما اعترفت بريطانيا بحقهم في التأميم، لأجل ذلك سارعت بريطانيا الى ارسال مندوب الى ايران ليرى مصدق يطالبه بدفع (١٤٠) مليون جنيه استرليني الى الخزانة الايرانية فورا قائلا: ((لا مال لا مفاوضات)) اندهش افريل هاريمان واستاء وعاد الى واشنطن وقد تغيرت افكاره عن مصدق والإيرانيين تماما[٢٨]. إلا ان البريطانيين لم يفقدوا الامل في مواصلة جهودهم في اعادة المفاوضات من جديد مع الجانب الايراني.

**بعثة ستوكس :**

في الحادي عشر من اب ١٩٥١ سلم وفد بريطاني برئاسة ريجارد ستوكس (Richard Stokes) مذكرة من ثمان نقاط احتوت على مقترحات من اجل التسوية النفطية وسلمتها الى الحكومة الايرانية، وكان فحوى هذه المذكرة هو انها تحكم بمبدأ ان شركة الانكلو – ايرانية ستنهي وجودها في ايران، وان الحكومة الايرانية ستحصل على السلطة الكاملة في التنقيب واستخراج واستغلال النفط في ارضها، واهم ما جاء في هذه المذكرة:

١- ستنقل شركة الانكلو – ايرانية موجوداتها وأموالها في ايران الى شركة النفط الايرانية الوطنية وتحصل على تعويض.

٢- يتم تشكيل منظمة الشراء لتقديم منفذ مضمون للنفط الايراني عن طريق الدخول في عقد طويل الامد مع الشركة الوطنية الايرانية.

٣- ان الشركة الوطنية الايرانية تكون حرة في بيع النفط الى مستثمرين اخرين شريطة ان البيع لا يمس مصالح منظمة الشراء في البند ثانيا.

٤- توفر منظمة الشراء لشركة النفط الايرانية الوطنية منظمة عاملة تقوم بادارة عمليات النفط في ايران نيابة عن الشركة الوطنية الايرانية.

٥- ان الشراكة التي تقوم بها منظمة الشراء بشراء النفط الايراني من شركة النفط الوطنية الايرانية سيترتب عليها تقسيم الارباح ٥٠/٥٠ بالمائة من ارباح النفط الايراني[٢٩].

بيد ان هذه المذكرة لم ترض الجانب الايراني ولم يوافق عليها مصدق لأنه اراد استئصال الوجود البريطاني من ايران نهائيا.

**مقترح البنك الدولي لحل الازمة :**

بينما كان مصدق في واشنطن لإجراء محادثات مع وزارة الخارجية الامريكية فقد اقترح له السفير الباكستاني ان المصرف الدولي لإعادة البناء والتنمية يمكن ان يساعد في التخفيف من ازمة النفط، وعبر مصدق عن اهتمامه بالفكرة، وفي العاشر من تشرين الثاني ١٩٥١ استدعى نائب رئيس البنك الدولي روبرت كارنر (Robert Karner) مصدق وحدد له بشكل عام المبادئ التي يقوم عليها البنك للمساعدة في استئناف صناعة النفط الايراني، كما اقترح كارنر تنصيب ادارة مؤقتة مهمتها ادارة صناعة النفط الايراني لمدة سنتين كما ان هذه الادارة ستكون هي المسئولة عن البنك وتترأس من قبل رعايا البلدان الذين هم ليسو

اطراف في النزاع[٣٠]. غير ان هذه المقترحات لم ترض تطلعات مصدق في الاستقلال من الهيمنة البريطانية.

وأدرك مصدق بان بريطانيا تعتقده غير عقلاني في تصرفاته بل متعسف ومتهور في قراراته وانه مثل سيء على تحول الطبقة الارستقراطية الايرانية، وعلى الرغم من ذلك فقد فهم مصدق وعدد من الايرانيين بشكل واضح كيف ان البريطانيين طالما نظروا الى الدولة الايرانية ومعظم الشعب الايراني نظرة ازدراء، وان خلاص ايران الذي مثل لها في عقد تفاصيل اتفاقية نفط جديدة لا يساوي شيئا بجانب تحريرها سياسيا ونفسيا من الهيمنة البريطانية، وهو امر يمثل بشكل خاص في كسر القوى الاقتصادية والسياسية لشركة الانكلو – ايرانية وعدم تفعيل الاتفاقيات غير الشرعية التي عقدتها بريطانيا مع الحكومات الايرانية السابقة، لذلك لم يكن المجال مهيأ لأية اتفاقيات حتى تقر بريطانيا ضمنيا وصراحة ان الاتفاقيات الموجودة تجاهلت بالفعل اية ضمانات للحقوق البديهية للجانب الايراني[٣١].

ارسلت حكومة ايران في شباط ١٩٥٣ اقتراحات الى بريطانيا تضمنت طلبا فيه تقديم القروض المالية الى لإيران لتمكنها من حل المشكلات المالية على ان يتم تسديدها نفطا بدلا من تلك الاموال المقروضة، لحين ترتيب فرصة تامة لبيع كميات كافية من نفطها في الاسواق العالمية، وأجابت بريطانيا بالموافقة بشرط ان تدفع ايران لشركة الانكلو – ايرانية تعويضات لقاء التغيير في الوضع وتعترف بحق ايران في السيطرة على صناعة النفط فيها وعلى سياستها النفطية الخاصة[٣٢]. رفضت هذه المقترحات من مصدق في خطابه الذي وجهه لبريطانيا وشركتها النفطية، اذ كان مصمما على ان لا يدفع تعويضا وعدم ارجاع البريطانيين الى ايران لكن الضائقة المالية جعلته يطلب قرضا في الثالث والعشرين من ايار ١٩٥٣ من بريطانيا وفي حالة عدم الموافقة ستحصل ايران على قروض من جهات اخرى، ومعنى ذلك انه سيلجأ الى الاتحاد السوفيتي التي كانت على اتم الاستعداد للتعاون ومساعدة ايران في كافة المجالات حتى العسكرية منها[٣٣]. وفي خضم تلك الظروف وصل الجمهوريون بالانتخابات التي جرت في الولايات المتحدة الامريكية وأصبح ايزنهاور (Eisenhower) رئيسا للحكومة، فأصبحت الصورة واضحة وجلية في وقوف الولايات المتحدة الامريكية الى جانب بريطانيا، وذلك للصلة الوثيقة بصناعة النفط من رجال الحزب الجمهوري، فضلا عن العلاقة التي تربط بين تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وايزنهاور، وقد خشي الجميع من نجاح

مصدق في محاولته التأميم ان تفعل الحكومات العربية الاخرى ولاسيما المملكة العربية السعودية والعراق وان تأمم نفطها(٣٤).

ازدادت الامور تعقيدا اذ لم يتلق مصدق جوابا من بريطانيا حول القرض وكذلك من الولايات المتحدة الامريكية الذي وعد رئيسها ايزنهاور بإعطاء القرض لمصدق وفي الوقت نفسه نصح الرئيس الامريكي بتأخير الجواب لمصدق، فضلا عن نشاط المخابرات الامريكية داخل ايران، فأرسل الرئيس ايزنهاور في التاسع والعشرين من حزيران ١٩٥٣ رسالة الى مصدق جوابا على رسالته وفيها انذار نهائي مفاده البدء بمحادثات بشان مستقبل حقول النفط وإلا فلا قروض له، وكان رد الفعل لمصدق انه لن يخضع للامبرياليين الذين يحاولون اذلال الشعب الايراني(٣٥).

بعد الحوادث الكثيرة التي مرت بإيران منها الضائقة المالية والفوضى التي عمت البلاد بعد سقوط حكومة مصدق ذكرت الصحف البريطانية في تلك الاثناء استعادة الوضع في ايران، واستعد مدراء شركة الانكلو – ايرانية في لندن للعودة الى اعمالهم كسابق عهدهم، لكن الامر ليس بالسهولة التي توقعها البريطانيون، فأصبح الشعب الايراني بمن فيهم المعارض لحكومة مصدق لا يريد عودة سيطرة البريطانيين او غيرهم على نفطها وثروتها الوطنية، فضلا عن الجهد المبذول من قبل المخابرات الامريكية والتي صرفت ملايين الدولارات لإسقاط حكومة مصدق ولم تفعل ذلك لأجل بريطانيا وشركتها العاملة في ايران(٣٦). وانما لصالح الشركات الامريكية بالدرجة الاولى، ومن الجدير بالذكر ان الساسة الجمهوريون كانوا اصحاب اسهم في كبرى شركات النفط الامريكية لذلك سعى هربرت هوفر ( Herbert Hoover) مستشار ايزنهاور لشؤون النفط الى فكرة التعويض ودراسة وضع النفط في ايران، بعد رجوع الشاه من منفاه الى ايران واستلم السلطة وعين فضل الله زاهدي رئيسا للوزراء ثم انتقل من طهران الى قصره في رامزار على شاطئ بحر قزوين(٣٧).

ادرك هربرت هوفر حقيقة كانت حينذاك مترسخة في اذهان الايرانيين مفادها رفض الشاه ورئيس وزرائه وتصميمهم على عدم عودة شركة الانكلو – ايرانية على الرغم من غياب مصدق من مسرح الاحداث إلا ان أراءه بقيت شاخصة في ايران والتزم بها من جاء بعده الى الحكومة وهي عدم السماح لأي شركة اجنبية بالعمل في حقول النفط ألا اذا اعترفت رسميا

بان الارض والنفط ملك للشعب الايراني، على الرغم من ان الاوضاع كانت مضطربة والحكومة بحاجة ماسة الى المال لتسديد ديونها[٣٨].

**مقترحات ترومان وتشرشل :**

بعد خمسة ايام من حادثة سقوط حكومة مصدق والانتعاش الذي حدث في تلك المدة بين السابع عشر والثاني والعشرين من ايلول ١٩٥٢ وفوزه بالحصول على حكم محكمة العدل الدولية في حكمها انه لا ولاية لها على نزاع النفط الايراني، فقد توصل دين اشيسون ( Dean Acheson) وهو سكرتير الولايات المتحدة الامريكية في الامم المتحدة الى نتيجة انه لا بديل عن دعم مصدق ضد الشيوعية في ايران، كما اقترح اشيسون ان بريطانيا والولايات المتحدة تعمل مقترحات وتقدمها الى حكومة ايران، وتقدم تشرشل وترومان بمقترحات عدلت لعدة مرات تم تسليمها بصيغتها النهائية الى الحكومة الايرانية في الثلاثين من اب ١٩٥٢ قدمها جورج مدلتون (George Mudallton) ولوري هندرسون (Lori Henderson) سفراء بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية في طهران وتوجت هذه المقترحات بالمقترح النهائي في العشرين من شباط ١٩٥٣ الذي نص على البنود التالية:

١- ادارة ومراقبة صناعة النفط في ايران ستكون في ايدي الايرانيين، وللمرة الاولى حصل مصدق على تسوية لا تتضمن ادارة سيطرة خارجية لعمليات النفط الايراني.
٢- التعويضات يتم اقرارها من محكمة العدل الدولية على اساس أي قانون بريطاني للتأميم والذي يعني قانون تأميم الفحم لعام ١٩٤٦ وبدفع التعويضات فان الحكومة الايرانية ملزمة بدفع مبالغ نقدية بحدود ٢٥ بالمائة من عائدات صادرات النفط.
٣- ستدفع الولايات المتحدة الامريكية مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار لإيران ضد أي شحنات مستقبلية تسلم الى وكالة شراء مواد النفط.
٤- ستتفاوض الحكومة الايرانية بعقد بيع طويل الامد مع الكونسورتيوم الدولي التي فيها شركة الانكلو – ايرانية التي ستحصل على حصة منها[٣٩].

وبتشجيع امريكي بريطاني فعال طرد الشاه مصدق وبعدها غادر البلاد، بالنظر لمقاومة مصدق عملية الاقصاء وأعقب ذلك الانتفاضة في طهران والتي ادت بالإطاحة بحكومة مصدق في اب ١٩٥٣ وعوده الشاه الى البلاد، اصبحت المرحلة مهيأة لتسوية ازمة النفط الايرانية وعقد اتفاق جديد لإحياء صناعة النفط الايرانية[٤٠]. ومن الملاحظ ان مصدق

نجح في تأميم النفط الايراني لكنه فشل في جعل التأميم يعمل لصالح بلده، ومع ذلك فان عليه منح الائتمان للجهود التي عملها في نجاحه كشخصية وطنية وللشعب الايراني من خلاصهم من السيطرة الاجنبية، ولأجل حصول الولايات المتحدة الامريكية على موطئ قدم في ايران، قررت حكومة فضل الله زاهدي التي تألفت في الثالث والعشرين من اب ١٩٥٣ طلب المساعدة الامريكية بمنحها قروض بلغت قيمتها ٦٨ مليون دولار سنويا بعد ان تأكدت الولايات المتحدة من ان الحكومة الايرانية جادة في مسعاها لإيجاد اتفاق جديد مع الحكومة البريطانية(٤١).

عادت العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا بفضل الوساطة الامريكية التي مهدت الطريق لإرجاع العلاقات بين البلدين ولاسيما المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة الامريكية لحكومة ايران، بيد ان بريطانيا ادركت ان عودة شركاتها للعمل في ايران باتت امرا مستحيلا وذلك لقضية التأميم التي تمس المشاعر الوطنية والتي لا يمكن تجاهلها من الحكومة الايرانية بالدرجة الاولى(٤٢).

دعى وليم فريزر (William Fraser) الشركات الامريكية للاجتماع في السابع من كانون الثاني ١٩٥٣ ولبت الشركات الدعوة لكن اشترطت حضور هربرت هوفر والذي بذل جهدا كبيرا في اقناع وليم فريزر حول انشاء اتحاد نفطي لكن فريزر كان يرغب بعوده شركة الانكلو – ايرانية للعمل في ايران من جديد(٤٣).

كان امام هربرت هوفر حلا وحيدا امام تصميم الايرانيين وحكومتهم على رأي واحد وهو انشاء كونسورتيوم دولي من الامريكيين والبريطانيين وإشراك بعض شركات الدول الاخرى وهي (فرنسا وهولندا) واستغلال حقول النفط واعترافهم بسيادة ايران على جميع الامتيازات النفطية، فوجئ هوفر بالاعتراض البريطاني وكذلك بقية الدول التي ستشارك في الكونسورتيوم لان ذلك فيه محاولة امريكية لشق الطريق في احتكار نفط بريطاني، بل حتى ان الشركات النفطية الامريكية الكبرى اعترضت على هذا الامر لأنها استفادت كثيرا من توقف الانتاج الايراني للنفط، فزادت بذلك انتاج الشركات الامريكية في كلا من قطر والكويت والمملكة العربية السعودية(٤٤).

ونتيجة لازدياد الطلب في السوق العالمية على النفط وعدم مقدرة الشركات على تلبية متطلبات السوق العالمية من النفط حتى بعد عودة النفط الايراني اليها، فضلا عن حاجة

بريطانيا للنفط الايراني وافقت بريطانيا على فكرة انشاء الكونسورتيوم على ان تكون حصتها الاكبر من بين حصص الشركات المشاركة وهي ٤٠ بالمائة اما ٦٠ بالمائة المتبقية من الامتياز فقد اعطيت ١٤ بالمائة منها الى رويال دانتش – شل و٦ بالمائة الى شركة النفط الفرنسية (France Petroleum Company) ووزعت ال ٤٠ بالمائة المتبقية على خمس شركات نفطية كبرى كانت حصة الواحدة منها ٨ بالمائة والشركات هي ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، سكوني موبيل، شركة تكساس، شركة غولف اويل، على ان تدفع جميع الشركات تعويضا لشركة الانكلو – ايرانية مبلغا قدره (٣٤,٥) مليون جنيه استرليني، وعشرة سنتات لقاء كل برميل يجري تصديره من قبل الكونسورتيوم الى ان يبلغ مجموع التعويضات (٥١٠) مليون دولار[٤٥].

تغيرت الامور كثيرا في ايران بحلول عام ١٩٥٤ وتوجه وفد شركة الانكلو – ايرانية الى ايران للموافقة على الترتيبات الجديدة بأسرع ما يمكن وجرت المفاوضات بين وفد شركة الانكلو – ايرانية برئاسة رونالد هاردمان (Ronald Hardman) نائب رئيس شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي وبين الوفد الايراني برئاسة علي اميني وامتدت المباحثات عدة اسابيع دون التوصل الى نتيجة، فقرر الوفد العودة الى لندن وفي اثناء تواجد وفد شركة الانكلو – ايرانية في المطار لمغادرة البلاد قدم الايرانيون مذكرة اعطيت الى رونالد هاردمان اشتهرت فيما بعد (بمذكرة المطار) واحتوت في طياتها على شروط عدها الوفد بالقاسية حتى قال عنها جميع رجال النفط في لندن (لقد انتهينا .. الافضل ان ننسى النفط الايراني)[٤٦].

كانت كلتا الحكومتين البريطانية والأمريكية غير مستعدة للتنازل عن النفط الايراني، اما بريطانيا فكانت بحاجة الى دخل النفط والى التعويض الذي من المؤمل ان يدفعه الشركاء الجدد، اما الجانب الامريكي فأراد ان لا يقع النفط الايراني في ايادي الروس وان لا تحتكره بريطانيا لوحدها، بل جعل النفط الايراني في قبضه الشركات الامريكية والبريطانية على حدا سواء، فأصروا على عودة الوفد والمحاولة مرة اخرى على الرغم من الشروط الصعبة التي حوتها مذكرة المطار، وكان رجل واحد يعتقد ان الاتفاق ممكن على الرغم من الشروط الصعبة وهو هارود بيج (Harrod Beige) ممثل شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي في لندن، الذي درس مذكرة المطار ودقق في شروطها واقتنع انها مستحيلة في بادئ الامر لكن في اثناء دراسته للمذكرة وجد ان فيها من المرونة ما يكفي لجعلها ملائمة ومعقولة، فقد احس

ان الايرانيين يريدون الاتفاق ويحتاجون اليه على رغم من الشروط الصعبة[٤٧]. بعد القناعة التي وصل اليها هارود بيج الذي سافر مع الوفد الى ايران وبدأت المفاوضات في نيسان ١٩٥٤، بينه وبين الوفد الايراني برئاسة علي اميني كان اهم ما يميزه جرأته خلافا للمفاوضين الاخرين الذين يخشون غضب الشاه جراء ضعفهم، كان مستعدا للتنازل عن بعض النقاط والإصرار على البعض الاخر بشدة، وكان يتحمل المسؤولية التي تقع على عاتقه، ولولاه لما نجحت المفاوضات وعقدت الاتفاقية، فامتدت المفاوضات بين نيسان وآب ١٩٥٤، وبدأ الشاه يفقد صبره ودعا كلا من علي اميني وهارود بيج وقال لهما ((انه سيعقد المجلس بعد اسبوع ويجب ان تكون الاتفاقية جاهزة كي يدرسها اعضاء المجلس وقرؤوها، وألا فانه سيوقف المفاوضات ويتخذ خطوات اخرى))[٤٨]. جرت مداولات بين الجانبين وتم اخيرا وضع الاتفاقية بالصيغة النهائية الاخيرة باللغتين الايرانية والانكليزية ووقعها اعضاء اللجنة ومن ثم ارسلت الى امستردام ليوقعها رؤساء الشركات في الكونسورتيوم الجديد في الرابع من اب ١٩٥٤ وأعيدت الى ايران فأقرها المجلس في الحادي والثلاثون من اب ١٩٥٤ ووقع الشركاء في الكونسورتيوم لشركة الانكلو – ايرانية (بريتش بتروليوم فيما بعد) على تعويض يكون على شكل اقساط او دفعات قدره (٢٠٠) مليون جنيه استرليني، وتعهدت الحكومة الايرانية ان تدفع لشركة الانكلو – ايرانية تعويضا سنويا قدره (٢,٥) مليون جنيه استرليني لمدة عشرة اعوام[٤٩]. بموجب الاتفاقية التي وقعت بين الطرفين والتي ارضت كلا من بريطانيا وإيران، تكون المنشآت النفطية الموجودة والتي سيقوم الكونسورتيوم بإنشائها مستقبلا ملكا لشركة النفط الوطنية الايرانية التي الفها مصدق بعد قرار التأميم، وان يستخرج الكونسورتيوم النفط الخام ويبيعه ومن ارباح تسويق النفط تأخذ الحكومة الايرانية ضريبة قدرها (٥٠) بالمائة، وقد تسلمت الحكومة الايرانية في السنوات الاخيرة على التوالي ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، من هذه الضريبة المباشرة ما قدره (٤٩٠) مليون دولار، كان رضى الايرانيين وحكومتهم على الاتفاقية والوضع الذي هم فيه مؤقتا لأنهم احسوا فيما بعد ان الاتفاقية بشكلها الاخير والنهائي كانت مربحة للكونسورتيوم اكثر ما هي للإيرانيين[٥٠].

## الخاتمة

يتضح مما سبق ان الحكومة الايرانية لم تدرك في بداية الامر اهمية النفط الذي تمتلكه كثروة وطنية ولم تبالي في سيطرة الشركات البريطانية على مقدراتها وثروتها، لكن

عندما احست بالاستغلال التام والغبن الذي لحق بها من جراء الامتيازات التي منحتها للجانب البريطاني بدأت بإلغاء الاتفاقيات المعقودة بينها وبين بريطانيا في عام ١٩٣٣ والبدء من جديد باتفاقية جديدة من شانها تحقيق شي من النفع المادي لها، لكن مع تتابع الاحداث ايقنت الحكومة الايرانية انها وقعت اتفاقية كان من شانها رفع مستوى الدخل الايراني غير ان الشركات كانت تحتكر الكثير من الارباح ولم يدخل في خزانه الحكومة الايرانية سوى القليل من هذه الارباح، اذ كان مصدق على راس لجنة النفط في البرلمان الايراني ولم تصادق اللجنة على المقترحات الخاصة التي قدمتها بريطانيا لأجل حصول الحكومة الايرانية على مكاسب من نفطها، لكن الوضع تغيير بتسلم محمد مصدق الحكومة اذ اراد تغير وضع الشركة وإنشاء شركة وطنية ايرانية للنفط تقوم بصناعة النفط الايراني، فسعى الى تأميم النفط الايراني وأدرك ان هذا التأميم سيلحق ببريطانيا وشركاتها العاملة في ايران اشد الضرر وتتنازل الحكومة البريطانية والموافقة على شروطه، لكن بريطانيا لم تكن ترغب بالتنازل والرضوخ للشروط الايرانية فصعدت من الموقف ورفعت القضية الى محكمة العدل الدولية وجاء حكم المحكمة بان هذا النزاع هو شأن داخلي ولا يمكن البت فيه، اعطى قرار المحكمة لمصدق اندفاعا اكبر للمضي بمشروع التأميم وحصلت موافقة البرلمان الايراني على تأميم النفط الايراني في عام ١٩٥١، لكن بريطانيا استعدت للعمل العسكري وجهزت قواتها لدخول ايران لكن الامر الذي اوقفها عن العمل العسكري هو عدم وقوف الولايات المتحدة الى جانبها اذا ما شرعت بعمل عسكري فضلا عن تدخل الاتحاد السوفيتي اذا ما حاولت بريطانيا شن حرب على ايران، لذلك تراجعت عن موقفها وفضلت العمل الدبلوماسي وتحكيم العقل والمنطق في تحقيق مصالحها لان العمل العسكري اذا ما خسرت فيه بريطانيا سوف يفقدها مصالحها في ايران اذا لم يكن يفقدها مصالحها في المنطقة كلها، لذلك بدأت بإرسال البعثات والوفود لتوافق ايران على اتفاق جديد بشروط جديدة لكن الشروط لم تكن بالشكل الذي يطمح له مصدق وحكومته في تحقيق تطلعات الشعب الايراني والاستقلال التام من الهيمنة البريطانية، ومع تطور الاحداث دخلت ايران في ازمة اقتصادية كبيرة ادرك مصدق في حينها ان الولايات المتحدة الامريكية ستقف بجانبه في تسهيل القروض له، لكن الامر لم يتحقق بسبب ان الحكومة الامريكية كانت على علاقة وثيقة مع الحكومة البريطانية ولا يمكن دخولها بهذا الشكل الا بموافقة بريطانية، فضلا عن ان الحكومة الامريكية ورجالاتها من الجمهوريين كانوا

يتطلعون الى اشراك شركاتهم النفطية في النفط الايراني وتحقيق مكاسب لهم ولشركاتهم وعدم احتكار بريطانيا لوحدها النفط الايراني، لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اخذ دور الوسيط بين الجانبيين في تقارب وجهات النظر وإقناع الجانب الايراني بالمساعدات المالية في حال استمرار المفاوضات وأمام الرفض والتعنت الايراني وعدم موافقة الجانب البريطاني على الشروط الايرانية بقيت الحالة في طور التفاوض وإرسال الوفود واقتراح الحلول المناسبة لحل الازمة، بقي الحال على ما هو عليه وأدركت الحكومة الامريكية ان ابقاء مصدق في الحكومة معناه السد المنيع بوجه الشيوعية وعدم تدخل الاتحاد السوفيتي في ايران الا انها ارادت تحقيق مصالحها في المنطقة عموما ودخول شركاتها للعمل في ايران على وجه الخصوص لذلك تدخلت المخابرات الامريكية في ازاحة مصدق عن الحكومة لانه العقبة الوحيدة في دخول مصالحها لايران وتم بالفعل اقصاء مصدق من الحكومة ورجوع الشاه الى ايران وتشكيل حكومة جديدة، ادركت الحكومة البريطانية ان الامر سهل في استئناف المفاوضات مع الجانب الايراني في حكومته الجديدة لكنها صدمت بان اراء مصدق الوطنية بقيت راسخة ومتعلقة في اذهان السياسيين الايرانيين حتى المعارضين منهم لمصدق في حكومته ايقنوا ان بريطانيا وشركاتها العاملة لا يمكن بقائها في ايران، لكن الشاه واجه ازمة وضائقة مالية وأراد ان يستأنف المفاوضات مع الجانب البريطاني للحصول على المال اللازم للخروج من الازمة، كانت المفاوضات مستحيلة في بداية الامر ورجع الوفد البريطاني دون الحصول الى أي نتيجة لكن عندما درست مذكرة المطار التي سلمت الى الوفد البريطاني قبل عودتهم، ايقنوا انها ممكنة لان الجانب الايراني يريد التفاوض والدليل هي تسليمهم هذه المذكرة للوفد قبل عودته، وأصبح الاتفاق ممكنا بعد اتفاق الشركات الاجنبية تحت ما يسمى بالكونسورتيوم وأرسلت وفد للتفاوض عنها وإعطاء شركة النفط الانكلو – ايرانية على تعويض مقابل دخول الشركات الاجنبية والمشاركة في امتيازاتها، ولعب المفاوضين الدور الاكبر ومنهم علي اميني من الجانب الايراني في تحقيق اتفاقية جديدة لتحقيق مصالح ايران اولا ومصالح الشركات الاجنبية التي قطعت الوعود لإيران وحكومتها في انشاء شركة نفطية وطنية ايرانية تأخذ على عاتقها القيام بصناعة النفط الايراني.

## المصادر:

1 - Ronald W.Ferrier , The History of the British Petrolem Company , Vol-I , The Developing Years , 1901 -1932 , Cambridge , 1982 , p. 104 .

2 - Fakhrddin Azimi , Iran: The Crisis of Democracy , London and New York , 1989 , p.125.

3 - Bill , The Eagle and the Lion , Iranian and British Sources both considered the 29 -1928 arrange . ment as a lost opportunity , Which had it been accepted , could have defused much of the Subsequent bitterness , p. 59 -61.

4 - Willim Rojer Louis , Britain and the Overthrow of Mosaddeq , In Gasiorowski and Byrne , Mohammed Mosaddeq and the 1953 Coup in Iran , p.149.

5 - Geoffry Jones , The State and the Emergence of the British Oil Industry , London , 1981 ,p.159-160.

٦ - محمد رضا مطيعان وآخرون ، روزها ورويدادها ، طهران ، ط ١، ١٩٨٠ ، ص ٤٥.

7 - M . Reza Ghods , Iran in the Twentieth Century , Apolitical History , London , 1989 , p.182-184.

٨ - روح الله رمضاني سياسة ايران الخارجية (١٩٤١-١٩٧٣) ، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢١-٢٢٣.

9 - Mostafa Elm , Oil Power and Principle : Iran's Oil Nationalization and it's Aftermath , Syracuse , 1992, p.90-91.

10 - Ibid , p.91-93.

11 - Ibid , p.91-93.

١٢ - روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

13 - M . Reza Ghods , Op . Cit , p. 189 .

١٤ - محمد رضا مطيعان وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٨ - ٤٩.

١٥ - علي دواني ، نهضت روحانيون ايران ، مجلد ٢ ، طهران ، ص ١١٣-١١٤ . فارسي

١٦ - روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

17 - The Times , April 14 , 1951.

18 - Daniel Yergin , Op . Cit ,p. 63 .

19 - Abrahamian , Iran Between Tow Revolutions , Moscow, 1982 , p.267.

20 - P. M .Walters ,Silent Missions , London , 1979 , p. 247 -248 .

21 - John H .Bamberg , The History of the British Petroleum Company , Vol . ii, The Anglo –Iranian years , 1928-1954, Cambridge ,1982, p.412-413.

22 - Middle East Center , Published by Society for Contemporary Iranian Studies , University of London ,1991, p.52-53.

23 - Daniel Yergin , Op . Cit ,p. 66 .

24 - Ibid , p.68 .

25 - P . M . Walters , Op . Cit , p.450 .

٢٦ – اصبح نائبا للرئيس روزفلت في عام ١٩٤٤ والذي خلفه في رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٢ وهو صاحب المبدأ الذي سمي باسمه لمواجهة النفوذ الشيوعي وصاحب مشروع النقطة الرابعة الذي اعلنه في العشرين من كانون الثاني ١٩٤٩ ، ايضا لتحجيم الدور الشيوعي في المنطقة وسمي نفسه هاري ترومان نسبة الى الرئيس الامريكي الثالث والثلاثون ز ينظر: احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٨٦ .

٢٧ – اراء جاسم محمد المظفر ، موقف الولايات المتحدة من تأميم النفط في ايران ( ١٩٥١ – ١٩٥٣ ) ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الآداب جامعة البصرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٠ .

٢٨ – علي دواني ، المصدر السابق ، ص ١١٧ – ١١٨ .

29 - John H Bamberg , Op . Cit , p.444-451.

30 - Ibid , p. 465 .

31 - Bill , Op . Cit ,p.64.

٣٢ – محمد رضا مطيعان واخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

33 - M . Raza Ghods , Op . Cit , p.192.

34 - S . H . Longrigg , Oil in the Middle East , Oxford , London , 1955 , p. 20.

٣٥ – دكتر ايرج ذوقي ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

36 - Geoffry Jones , Op . Cit , p.173.

٣٧ – طلال مجذوب ، ايران من الثورة الدستورية حتى الثورة الاسلامية ( ١٩٠٦ – ١٩٧٩ ) ، ط ١ ، بيروت ، دار ابن رشد ، ١٩٨٠ ، ص ٣١٩ – ٣٢٠ .

٣٨ – علي دواني ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

39 - Ronald W. Ferrier , Op . Cit , p.132 .

40 - Willim Rojer Louis , Op . Cit , p.163 .

٤١ – روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

٤٢ – اسعد محمد زيدان الجواري ، العلاقات الايرانية الامريكية ( ١٩٥١ – ١٩٥٩ ) ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٤ – ١٧٥ .

43 – Salvator A . Arcilesi , Development of United States Foreign Policy in Iran (1949 – 1960) , Ph . D .University of Virginia , U . S . A , 1965 , p.145 .

44 – John H . Bamberg , Op . Cit , p.476 .

45 – S . H . Longrigg , Op . Cit , p.279 .

46 – Bill , Op . Cit ,p.105 – 106 .

٤٧ – محمد رضا مطيعان واخرون ، المصدر السابق ، ص ٥٥ – ٥٧ .

48 – Salvator A . Arcilesi , Op . Cit , p.159 .

٤٩ – روح الله رمضاني ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

50 – Geoffry Jones , Op . Cit , p.188 .